المحور السادس : الرقابة الادارية على البيئة في الجزائر.

أصبحت الرقابة البيئية إحدى الأدوات الإدارية المهمة المستخدمة في الإدارة البيئية السليمة ، فهي وظيفة بالغة الأهمية في النظام الإداري والفني للمؤسسات العاملة في مجال البيئية سعها هو بلوغ التنمية البيئية المستدامة وسبيلها في ذلك تقويم الأداء الإداري والني والبشري وتوجيهه يضمن الحد من التعديات والتجاوزات علي البيئة من ناحية ورفع كفاءة ومستوي الأداء البيئي .

اولا: اساس النظام البيئي الجديد.

يقصد بنظام الادارة البيئية مجموعه من السياسات والمفاهيم الاجراءات والالتزامات وخطط العمل التي من شأنها منع حدوث عناصر تلوث بيئي بأنواعه المختلفة وتفهم العاملين بالشركات المختلفة لذلك الانظام وكل اختصاصه هذا بالإضافة الى تطبيق هذه الاساليب والاجراءات في الواقع العملي واعداد تقاريير دورية.

بحيث ان المتغيرات البيئية تغيرت بما يتوافق و نظام العولمة التي اصبحت تهتم بالجمال و الرونق البيئي و هذا ما اتجه اليه الفقه و ايده القضاء الاداري مما وسع في مضمون فكرة النظام العام و اتساع الرقابة الادارية من السطات الضابطة، و اكد المشرع على فرض حماية للاماكن العامة و الاهتمام بالمساحات الخضراء

ثانيا:انواع الرقابة التي تمارسها الادارة البيئية.

1- الرقابة الدولية

وهي الرقابة النابعة من المؤسسات والمنظمات والاتفاقيات الدولية وتأخذ هذه الرقابة في أحيان كثيرة صفة الإلزام علي الدول المنتسبة إليها في حين أنها تأخذ الصفة الرقابية و الاشراف ، وعلي الرغم من أن هذا النوع من الرقابة قد لا يكون ملموسا لدي الشارع العام أو حتى المجال التشريعي في بعض الأحيان لابتعاده عن الاعتبارات الشخصية والضغوط الإعلامية إلا أنه يعتبر حجر الزاوية في تفعيل وتطوير العمل البيئي .

2- الرقابة التشريعية

هي نوع من أنواع الرقابة الشعبية التي تمارس بواسطة ممثلي الشعب في الهيئة التشريعية أو الرقابية في الدولة ويعبر عنها في دولة الكويت مجلس الأمة والذي تشمل رقابته أداء المؤسسة أو الجهاز الحكومي المعني بالشأن البيئي وهي الهيئة العامة للبيئة كما تشمل رقابته أداء بقية مؤسسات الدولة من خلال لجنة شؤون البيئة في المجلس وعادة ما تؤثر درجة التطور السياسي في أسلوب الرقابة .

1- الرقابة الذاتية في نظم الادارة البيئية في الشركات.

يعتبر تصميم نظام الادارة البيئية اختياريا للشركات والمؤسسات الاعمال يدخل في الرقابة الذاتية يعد ذلك النظام ضروريا حالة التعامل هذه الشركات والمؤسسات في المجالات التجارية الخارجية عن طريق تصدير منتجاتها الي خارج وبصفة خاصة من خلال الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية "التجارة العالمية" حيث تقوم هذه المنظمة بالتنسيق بين دول العالم

لأغراض تنظيم عمليات تصدير و استيراد السلع والمنتجات الصناعية والزراعية وتبادل الخدمات.

كما تظهر أهمية تطبيق الإدارة البيئية الأساس الذي من خلاله تتمكن إدارة المنشآت من القيام بمسؤوليتها المشكلات البيئية ، و خلق التوازن بين تطبيق الإدارة البيئية والدور الاقتصادي للمنشأة الذي يتمثل في تطبيق الإدارة التسويقية. وتعتبر المنافسة بين المنشآت أهم التحديات التي تواجهها، فبعض المنشآت تنمو وتتوسع وتزيد من حصتها التسويقية بما تقدمه من سلع وخدمات صديقة للبيئة.

وعليه تسعى هذه الرقابة الى تهيئة الشركات للتعامل مع القضايا البيئية ضمن سياسة تراعي القوانين و الاجراءات القانونية وفقا للأهداف الآتية:

- تشجيع الشركات للحصول على شهادة المطابقة من الجهات المختصة بالسلامة.
- تمكين الشركات من ممارسة الرقابة الذاتية و ضمان تحقيقها للتعامل مع القضايا البيئية. و الحفاظ عليها .
- مساعدة الشركات من وضع الأهداف و السياسات الخاصة بالإدارة البيئية.
- تأصيل الحماية البيئية من تحقيق الدمج بين منظمات الادارة البيئة و المحاسبة البيئية.

ثالثا: وظائف الرقابية للإدارة البيئية.

- التأكيد علي تطبيق البرامج والأنشطة والمشاريع التنموية وفق المتطلبات الإستراتيجية العامة للدولة والمعايير والاشتراطات البيئية المنظمة لها.
- التأكيد علي توافق التطبيق والتنفيذ الميداني للمشاريع الحكومية والخاصة مع الخطط والأهداف العامة للمؤسسات البيئية العاملة في الدولة.
- متابعة الحد من السلوك البشري السلبي المتعمد وغير المتعمد علي المقدرات الطبيعية البيئية للدولة من خلال برامج فنية وإدارية واضحة وكوادر بشرية مدربة.
- التأكيد علي تنفيذ المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة للاشتراطات والقوانين والأنظمة البيئية في مجالات عملها في القطاعات التنموية والصناعية والعسكرية والنفطية وغيرها بما يضمن تطابق أدائها مع دراسات المردود البيئي المعدة لها مسبقا والمعايير البيئية المقررة.
- رصد نتائج الآداء البشري في مجالات عمل المؤسسات البيئية فيما يتعلق برقابته للمشاريع التنموية والنظام البيئي الطبيعي مما سيدفع باتجاه تصحيح الأخطاء والارتقاء بمستوي الآداء والعمل علي حد سواء.
- الكشف عن جوانب النقص والقصور الناتج عن تنفيذ البرامج والخطط وما يتطلبه الأمر لتصحيح الوضع القائم وبفرض الضوابط البيئية.